مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية

مشروعية (المتبقي) في تطويع القواعد النحوية لشواهد القراءات القرآنية المتواترة

"دراسة في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية"

د. أحمد حسن عزام

محاضر متفرغ– جامعة البلقاء التطبيقية– كلية إربد الجامعية– قسم اللغة العربية

البريد الرسمي Shobash@bau.edu.jo

الملخص

تعددت الأداءات اللغوية الخارجة على قواعد النحويين العرب، على الرغم من استعمالها في فترة عصر الاحتجاج، لتعذر خضوع اللغة التام لهذه القواعد، وتكون بهذا قد توزعت التراكيب اللغوية على صنفين: **الأول:** يخضع لقواعد النحويين، والآخر يقع خارج نطاق هذه القواعد وأدرج (جان جاك لوسيركل) على هذا **الصنف الثاني** من الأداءات تحت عنوان (المتبقي) في كتابه (عنف اللغة).

ومما خرج على قواعد النحويين الكثير من القراءات القرآنية، فوسمها النحويون بالشذوذ، أو اللحن، أو الضعف، إلى غير ذلك. ولإنصاف هذه القراءات لغة، تسعى هذه الدراسة لتوظيف نظرية الأفضلية في القراءات القرآنية، بهدف تشخيص قضايا هذه الأداءات غير القواعدية، وقياس مدى انتهاكها لعناصر الأفضلية، بمعياريها في اللغة العربية، معيار الأفضلية القواعدية، والأفضلية لاستعمالية، ومن ثم موازنتها قواعدياً بالقراءة الأصل، التي تنطبق عليها القاعدة، لبيان مدى قربها أو بعدها عن القاعدة، بهدف إعادة النظر في بعض هذه القواعد.

وتوصلت الدراسة أولا إلى صلاحية تطبيق نظرية الأفضلية على القراءات القرآنية، لتوافر شروط نظرية الأفضلية لتطبيقها على لغة ما، وثانياً: مشروعية (المتبقي)، لمسوغات فصلتها الدراسة، بتطويع القاعدة النحوية لشواهد القراءات المختارة، بإحداث تغييرات في بنية القاعدة، لكن من دون إلغاء للقاعدة أو هدمها، وإنما بتوسيعها لتشمل كلا القراءتين.

الكلمات المفتاحية: المتبقي، قواعد، تطويع، القراءات القرآنية، نظرية الأفضلية.

(ISSN: 2536 - 9555)

Legitimacy of rendering morphological rules of sequential Quran reading evidences in light of the Language Optimality Theory

Abstract

There are several linguistic performances out of the Arab scholars' morphological rules despite their use in the argument era period as it is impossible to reach a total submission of the language to these rules. As such, two language structures appeared in the linguistic heritage. The first submits to the morphological scholars' rules, while the second does not follow them or what was called by Jean Jack Luisrckle as " residuals" in his book" Kanaf Al Lougha'".

What was out of the morphological scholars' rules a lot of Quran Readings described by the scholars as anomie or Lahen or weakness in the language and other descriptions. To verify the truth about these readings, this study seeks to employ Language Optimality Theory in examining Quran Readings in an attempt to diagnose the issues related to the non- morphological performances; to measure to how extent they violate the Optimality elements in both its aspects: Grammatical Optimality Standards and Utilization Optimality Standards. Then, the study makes a morphological balance with respect to readings and origin that the rule applies to identify how close or far it is from the morphological rule to reconsider some of these rules.

The study concluded that the viability of applying the Language Optimality Theory on Quran Readings as all the requirements of this theory can be found to be applied on language. Furthermore, the legitimacy of "residuals" for some arguments the study detailed by rendering the morphological rule on the selected readings evidences as changes can be made in the structure of the morphological rule, but without cancelling or deleting it. Expansions on the rule can be made to include the two readings.

Keywords: rules, legitimacy, Quran reading, Residual, optimality theory.

المقدمة

بذل النحويون العرب جهوداً مضية في صوغ القواعد النحوية، وكان منهجهم يقوم على جمع اللغة من مصادرها الموثوقة، ثم صنفوها، واستنبطوا القواعد التي تحكمها، غير أن فرضهم أطراً زمانية ومكانية لما يُعرف بعصر الاحتجاج، وبناء القاعدة على الأعم لأغلب، أدى إلى بناء القواعد باستقراء ناقص للكلام العربي، بحرمانهم الكثير من الأساليب والأنماط اللغوية من التقعيد لها، فكثير من الظواهر اللغوية التي جاءت مخالفة للقاعدة النحوية كانت موجودة ومستعملة في ضمن فترة عصر الاحتجاج قبل وضع القواعد.

إنّ هذا النهج في جمع اللغة وتقعيدها أدى إلى توزع الأداءات اللغوية على صنفين: **الأول** يتسم بالقواعدية، **والثاني** خرج على القاعدة، فخطأ النحويون هذا الصنف من الأداءات، ورموها بالشذوذ، أو الضرورة، أو الرداءة، إلى غير ذلك من المسميات، على الرغم من صدورها من ابن اللغة، وفي فترة القيد اللغوي.

ومما لم يخضع لقواعد النحويين الكثير من تراكيب القراءات القرآنية، فأعلنوا رفضهم لها، التراكيب القرآنية، ووصفوها باللحن أو الضعف أو الشذوذ، إلى غير ذلك، بسبب تقديسهم القاعدة النحوية على حساب الأداء الاستعمالي، على الرغم من أن هذه القراءات لم تخالف نظام اللغة، بل خرمت بعضاً من أقيستهم النحوية، وقد أدرج علم اللغة الحديث مثل هذه القراءات، أو غيرها من الأداءات اللغوية التي خرمت شرطاً من شروط القاعدة النحوية، أدرجها تحت عنوان (المتبقي).

وكما يوشي العنوان، فإن هذه الدراسة تهدف إلى توظيف نظرية الأفضلية، على المستوى (التركيبي)، بتطبيقها على هذه التراكيب القرآنية غير الخاضعة للقاعدة النحوية، وكشف صراع (المتبقي) مع هذه القواعد، وما إذا ممكناً تطويع القاعدة النحوية للقراءة القرآنية، بخلاف ما قام به النحويون من تأويل لهذه القراءات بغرض تطويعها للقاعدة النحوية.

وليس من غرض الدراسة تناول القراءات القرآنية كافة، فالمجال لا يتسع، لذا عمدت إلى اختيار نماذج من القراءات الصحيحة، التي دار حولها جدل بين النحويون، وما يُقال في هذه القراءات المختارة يقال في غيرها.

(ISSN: 2536 - 9555)

أما في المنهج، فإن طبيعة الدراسة تفرض المنهج الوصفي التحليلي، فتبدأ بعرض القاعدة النحوية التي تصطدم مع القراءة القرآنية لغة، يتبعها ذكر القراءة القرآنية، ومن قرأ بها، فتخريجات النحويون لها، وما دار بينهم من خلاف وجدل حولها، ثم عرض القاعدة النحوية على جدول الأفضلية، الذي يضم مجموعة من العناصر القواعدية، أو ما يسمى بالقيود، لإظهار مدى خرم القراءة لغة لهذه العناصر، ومن ثم تحليل آراء النحويين بناء على ما يظهر في الجدول، وصولاً إلى مدى إمكانية تطويع القاعدة لهذه القراءة، من خلال إعادة صياغة القاعدة لتتوافق مع القراءة القرآنية.

المدخل:

بسبب النقد الذي وُجه للنظرية التوليدية التحويلية، لانحيازها للجانب الرياضي العقلاني، باعتبار اللغة ظاهرة عقلانية، وتركيزها على القدرة الداخلية عند الإنسان، وإهمالها الأداء اللغوي الذي يعكس تلك القدرة، قام تشومسكي– صاحب النظرية، بتعديلات على نظريته، فجاء بالبرنامج المصغر، أو الأدنوي– الذي أقرّ فيه بمسالة الصراع التركيبي بين الأنماط اللغوية، وتسليمه بالاستعمال اللغوي الوارد عن أبناء اللغة، وبإمكانية وجود بنيتين أصليتين تتصارعان في الاستعمال اللغوي وليس إحداهما منطلقة من الأخرى[١].

لقد أدّى هذا التحول إلى بروز نظرية الأفضلية[٢]. على يدي العالمين (ألن برنس وباول سمو لنسكي Alan Prinse and Paulsmolensky) عام ١٩٩١، وقدما منهجاً جديداً للغة أطلق عليه (Optimlity Theory) عام ١٩٩١، وكان أول تطبيق لهذه النظرية على علم الأصوات، ثم بدأت تتوسع لتشمل علم النحو والصرف[٣].

---

[١] عبابنة، يحيى عطية، والزعبي، آمنة، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، إربد، دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٥، ص١١٦.

[٢] كاخر، رينية،النظرية التفاعلية في التحليل اللغوي، ترجمة: فيصل بن محمد المهنا، جامعة الملك سعود، الرياض، مقدمة المترجم.

[3] J.Mccarthy, John. What is optimality theory? University of Mac Sachusetts Lingnistics Department Faculty publication series. 2007, p 8.

وتقوم فكرة النظرية على عرض المدخلات، أي الأنماط اللغوية، على مجموعة من المعايير أو القيود، وفقاً للمستوى اللغوي، والمدخل الأقل انتهاكاً لهذه القيود يكون قد حقق الأفضلية القواعدية، أي انصياع النمط اللغوي للقاعدة التي وضعها النحويون،، أما المدخل الآخر، وهو الأكثر انتهاكاً للقيود، يكون قد حقق الأفضلية الاستعمالية[٤].

وتشترط النظرية لتطبيقها على لغة ما، توافر نمطين متصادمين لتركيب واحد، أحدهما قواعدي ينسجم مع القاعدة، وثانيهما غير قواعدي يصطدم مع القاعدة، لكنه غير مرفوض لاستعماله من قبل أبناء اللغة[٥].

والأفضلية إذا تحققت لنمط ما، فإنها لا تعني أن هذا النمط أفضل من الآخر، لكنها تعني أن عناصر القاعدة قد اكتملت في هذا التركيب أكثر من اكتمالها في الآخر، فالنمطان مستعملان في اللغة، ويؤديان وظيفة التواصل بين ابناء اللغة[٦].

فقصور قواعد النحمو عن استيعاب اللغة كلها، هو ما كشف عن أداءات لغوية متمردة على القاعدة، وقد وصفت مثل هذه الأداءات بالشاذ، أو الخطأ، أو المردود، أو الاستثناءات، وأدرجت تحت عنوان (المتبقي).

والمتبقي مصطلح أطلقه (جان جاك لوسيركل) في كتابه (عنف اللغة) وهو عنده كل استعمال يتعارض مع القاعدة النحوية، لكنه لا يلغي عمل القاعدة، وإن هو راوغها وتمرد عليها[٧].

فالمتبقي هو الطرف الآخر الذي حقق شرط الاستعمال، وخرم شرط القواعدية، في مقابل الطرف الأول الذي حقق شرط القواعدية والاستعمال[٨].

---

[٤] كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، المقدمة.

[5] J. Mccarthy, John. What is optimality theory. P8.

[٦] لوسيركل، جان جاك، عنف اللغة، ترجمة محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦، ص٣٧.

[٧] يُنظر: لوسيركل، جان جاك، عنف اللغة، ص٣٧٠.

[٨] ينظر: عبابنة، يحيى، اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي، ص٧٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

والقراءات القرآنية– صحيحها وشاذها– تعد مجالا خصباً لتطبيق نظرية الأفضلية عليها، فهي أداءات لغوية كانت من اختيار قارئ أو أكثر من القراء، انفردوا بها عن الجماعة، فطبيعتها قائمة على بنيتين للنمط اللغوي الواحد، البنية الأولى تتماشى مع القاعدة النحوية، أما البنية الثانية، التي تمثل (المتبقي)، تصطدم مع القاعدة النحوية نفسها.

والنماذج المختارة الآتية من القراءات القرآنية موضع التطبيق تكشف عن ذلك:

قاعدة جواز الفصل بين المتضايفين بالظرف أو شبه الجملة فقط.

قرأ ابن عامر قوله تعالى (وكذلك زين لكثير من المشتركين قتل أولادهم شركاؤهم) (الأنعام، آية ٣٧). بضم زاي (زُين)، ورفع لام (قتلُ)، ونصب دال (أولادَهم)، وخفض (شركائهم). وقرأ الباقون بفتح زاي (زَين)، ونصب لام (قتلَ)، وخفض (أولادِهم)، ورفع (شركاؤهم)[٩].

خرج ابن خالويه قراءة ابن عامر ببناء (زُين) لما يسمَّ فاعله، و(قتلُ) نائب فاعل له (زُيّن)، وأضاف (قتل) إلى (شركائهم) ونصب (أولادَ) على أنه مفعوله به لـ (قتلُ). وبهذا فُصِل بين المضاف (قتلُ)، والمضاف إليه (شركائهم) بالمفعول به وهو (أولادَ)[١٠]. وهذا يصطدم مع القاعدة النحوية التي لا تجيز الفصل إلا بشبه الجملة، وقد علل الخليل بن أحمد عدم جواز الفصل بقوله: (لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة)[١١] لكن الخليل لم يجز الفصل بشبه الجملة، كما يتبين في تعليله.

---

[٩] ابن مجاهد، ابو بكر أحمد (ت٣٢٤) السبعة في القراءات، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، ط٣، مصر دار المعارف، ص٢٧٠.

[١٠] ينظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٧هـ) الحجة في القراءات السبع، ط٢، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، بيروت– مؤسسة الرسالة، ١٩٩٠، ص١٨٠.

[١١] سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان، (ت١٨٠هـ)، كتاب سيبويه، ط١، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، بيروت– دار الجيل، ج١ن ص١٧٦.

تعدّ مسالة الفصل بين المتضايفين من المسائل الجدلية بين النحويين، وأدخلت في دائرة الخلاف بين البصريين والكوفيين، بقول أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر لضرورة الشعر، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر"[١٢].

وفي النظر المتأني في المصادر والأصول لائمة النحاة البصريين والكوفيين، نرى أنّ شيوخ البصرة عدوا الفصل من ضرورات الشعر، ولم يذكروا اختصاص الفصل بالظرف أو الجار والمجرور.

فسيبويه عد الفصل قبيحاً، وهو من ضرورات الشعر، يقول (ولا يجوز "يا سارق الليلة اهل الدار" إلا في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرر)[١٣]. واستشهد بأبيات من الشعر، فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بشبه الجملة وغيرها، لكن حديثه لم يتضمن إجازة مثل هذا الفصل كون الفاصل شبه جملة[١٤].فمن نسب إلى سيبويه القول باختصاص الفصل في الشعر بالظرف وشبه الجملة فهو واهم[١٥].

لقد تبع شيوخ البصرة سيبويه في مسألة الفصل بين المتضايفين واختصوه بالشعر، من دون أن يحددوا الفصل بلفظ ما، ولكن ومع هذا الإجماع، فإنّ ذلك لم يمنعهم من إجازة الفصل في سعة الكلام في مواقع محددة، فقد اتفقوا على جواز

---

[١٢] الأنباري، ابو البركات محمد (ت٥٧٧)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط٤، القاهرة، ١٩٦١، ج٢، ص٤٣١.

[١٣] سيبويه، كتاب سيبويه، ج١، ص١٧٦.

[١٤] سيبويه، كتاب سيبويه، ج١، ص١٧٦– ١٨٠.

[١٥] نسب شوقي ضيف إلى سيبويه ذلك، ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، مصر، ١٩٦٩، ص٦٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

الفصل بالاسم المكرر في النداء في نحو (يا تيم تيم علي) وباللام في المنفي بـ (لا) في نحو (لا أبا لك)، وأضاف يونس بن حبيب إجازة الفصل بين كم الخبرية ومجرورها في نحو (كم بها رجل مصاب)[١٦].

أما الكوفيون الذين يجيزون الفصل بحسب رأي ابن الأنباري، فإنني وجدت الامر بخلاف ذلك، فهذا الفراء لا يجيزه إلا في الشعر، يقول: "وكان بعض النحويين ينصب (الليلة) ويخفض (أهل) فيقول "يا سارق الليلة أهلِ الدار.... وليس ذلك حسناً... ولكن أذا اعترضت صفة[١٧]. بين خافض وما حفض جاز إضافتة، مثل قولك: هذا ضاربُ في الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر، وليس قول من قال:(مخلف وعده رسلة) ولا (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بشيء، ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فزججتهـــــا متمكنـــــاً ... زجّ القلـــوص أبـــي مـــاده

قال الفراء: باطل، والصواب، زج القوصِ أبو مزادة"[١٨]. فالفراء اختص الفصل في الشعر بالظرف والجار والمجرور، أما بغيرها فهو (ليس بشيء) و(باطل).

أما الكسائي فلم أقع على صريح رأيه في المسألة غير ما ذكره أبو البركات الأنباري، بقوله: "وقد حكى الكسائي عن العرب هذا غلام، والله– زيد،[١٩].

وبناء على ما تقدم، فالبصريون والكوفيون يرون أن الفصل لا يجوز في سعة الكلام بل يختص بالشعر، ولم يحدد البصريون الفصل بلفظ ما، على حين اقتصره

---

[١٦] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ١٧٥– ١٨٠، ج٢، ص١٦٤.

[١٧] يقصد الجار والمجرور.

[١٨] الفراء، أبو زكريا يحيى، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، القاهرة، ١٩٦٦، بيروت ١٩٨٠، ج١، ص٨١– ٨٢.

[١٩] أبو البركات الأنبارين كمال الدين، الإنصاف، ج٢، ص٤٣١.

الفراء من الكوفيين على الظرف والجار والمجرور، وأما ما سرده ابن الأنباري من شواهد ادعى أن الكوفيين احتجوا بها لمذهبهم، فلم أكثر في المصادر الأصول ألا على قراءة ابن عامر، وكان القول فيها بخلاف ما قاله ابن الأنباري، فقد رفضها الفراء ونعتها بـ (ليس بشيء) كما ذكرنا.

وكذلك فإن ابن الأنباري اصطنع قولاً لم يقل في قراءة ابن عامر إذ ادعى رفض البصريين لها بقوله: "والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة"[٢٠]. وهذا أمرٌ لم يقل به البصريون، فهم لم يتعرضوا لقراءة ابن عامر بتأييد أو تنديد. ولكن إذا كان ثمة من به صرح فبعض الأخذين من متأخريهم، ففي تعرضهم لقراءة ابن عامر، فقد وصف النحاس الفصل باللحن[٢١]. ونعته الفارسي[٢٢]. وتلميذه ابن جني بالقبح[٢٣].

وبعد هذه العجالة في مسألة الفصل، وقراءة ابن عامر، نقوم بتحليل هذا الأداء القرآني في ضوء نظرية الأفضلية، وقياس مدى اختراق القراءة لغة لقاعدة الفصل بين المتضايقين، بعرض القراءتين على القاعدة في الجدول الآتي:

الشاهد	حصول المعنى	القياس	سلامة التركيب	الاستعمال
وكذلك زَين لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم	/	/	/	/
وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم	/	x	x	l

[٢٠] ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٤٣٦.

[٢١] النحاس، ابو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، بغداد، ١٩٦٩، ج١، ص٨٥٣.

[٢٢] الفارسي، ابو علي الحسن، الحجة للقراءة السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاني، ط١، دمشق، ١٩٨٧، ج٣، ص٤١٠.

[٢٣] ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، الخصائص، تحقيق علي محمد النجار، مصر، ١٩٥٢، ج٢، ص٤٠٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

وبالمفاضلة بين الإداءين، نرى أن قراءة الجمهور قد حققت أفضليتين: قواعدية، واستعمالية، لأنها قراءة مروية، وتتفق مع القاعدة، أما قراءة ابن عامر فقد خرمت القاعدة، التي لا تجيز الفصل إلا بالظرف أو الجار والمجرور. لكن القراءة حققت الافضلية الاستعمالية على المستوى التداولي اللغوي الاستعمالي، أي المستوى المقبول بحسب رأي لوسيركل، الذي أدرج مثل الأداء تحت عنوان (المتبقي)، وكان على النحويين العرب أن ينعوتها بذلك، لا رميها بالقبح، خاصة أنها قراءة صحيحة أولاً، وثانياً: وجود نظائر كثيرة لها في كلام العرب، شعراً ونثراً وقد أكد ذلك ابن جني بقوله: (والفصل بين المضاف والمضاف إليه كثير)[٢٤]. وحسب القارئ أن ابن عصفور الاشبيلي وحده ذكر أربعة وعشرين نصاً– شعراً ونثراً– وقع فيها الفصل[٢٥]. والفصل لم يقع فقط في الظرف أو الجار والمجرور، بل كان بالاسم ومن ذلك قراءة فرقة: (فلا تَحسبَن اللهَ مخلفَ وعدِه رسلَه) (إبراهيم، ٤٧) بنصب (وعد) على أنه مفعول به، وجر (رسله) على أنه مضاف إليه، والمضاف (مخلف)، ووقع بالجملة، قال الرضي "حكى ابن الأعرابي: هو غلام إن شاء الله ابن أضلُ"، ففصل بين (غلام) و(ابن) بجملة (إن شاء الله)[٢٦]. ووقع بالحرف، قال الأعشى:

أقــول لمــا جــاءني فخــره ... سـبحان مِـن علقمــة الفـاخر[٢٧].

ففصل بين (سبحان) و(علقمة) بحرف الجر (من).

---

[٢٤] ابن جني، ابو الفتح بن عثمان، الخصائص، ج٢، ص٤٠٦.

[٢٥] ابـن عصـفور ابـو الحسـن علـي، ضـرائر الشـعر، تحقيـق: السـيد إبـراهيم، دار الأنـدلس، ١٩٨٠، ص١٩١– ٢٠٠.

[٢٦] ابن مالك، جمال الدين، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٩٣.

[٢٧] الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، القاهرة، ١٩٥٠، ص١٨٩.

وقد أورد عدد من النحاة، ممن خرجوا عن ربقة التبعية للمتقدمين أمثل كثيرة على الفصل بغير ما ذُكر، وجاء ذلك في معرض دفاعهم عن قراءة ابن عامر، وجواز القياس عليها[٢٨].

فقراءة ابن عامر، التي أدرجناها تحت عنوان (المتبقي)، لها نظائر كثيرة في كلام العرب، شعره ونثره، فضلاً عن تواترها، وهذا كله يُعد مسوغاً للقول بجواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور، وبهذا التسويغ تكون القاعدة قد اتسعت لأنماط الفصل كافة، من دون هدم للقاعدة أو تشتيتها، فهذه الأداءات اللغوية لا تتعلق بمسألة إعراب من رفع ونصب وجر، وإنما فيها فسحة للمتكلم، وتيسير للمنشئ لكي يختار من مجارى الكلام ما يشاء.

قاعدة العطف على الضمير المجرور بإعادة الخافض

قرأ حمزه قوله تعالى: (واتقوا اللهَ الذي تساؤلونَ بهِ والأرحامَ) (النساء، ١) بخفض الأرحام، وقرأ الباقون بالنصب، فمن خفض عطفه على الضمير المخفوض (به)، ومن نصب عطفه على لفظ الجلالة (الله)، وأراد: واتقوا الأرحام، أي لا تقطعوها[٢٩].

والعطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض، واحدة من المسائل الخلافية يبين الكوفيين والبصريين، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض، أما البصريون فلا يجيزون إلا بإعادة الخافض، واحتج بعضهم بالقول إن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، والعطف عليه بمثابة العطف على الحرف، وهذا لا يجوز[٣٠].

---

[٢٨] ينظر مثلاً: ابن مالك أبو عبدالله جمال الدين، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبدالقادر وطارق السيد، ط١، بيروت، ٢٠٠١، ج٣، ص٤١.

والمرادي حسن بن قاسم، توضيح المقاصد، تحقيق: عبدالرحمن سليمان، القاهرة، ١٩٧٦م، ج٢، ص٢٧٥.

[٢٩] ابن خالويه، الحجة القراء السبعة، ص١١٨– ١١٩.

[٣٠] ابو البركات الأنباري، مسائل الخلاف، ج٢، ص٤٦٣– ٤٦٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

وفي عرض بعض آراء النحويين، نرى سيبويه لا يذكر قراءة الخفض، لكنه لا يجيز العطف على الضمير المخفوض، يقول "وما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله"[٣١].

وقبَّح المبرد الفصل واختصه بالضرورة الشعرية، وقال في قراءة ابن عامر "وقرأ حمزة بالخفض، وهذا مما لا يجوز إلا أن يضطر إليه شاعر"[٣٢]. وعدَّ الزجاج قراءة الخفض خطأ في العربية، ولا يجوز إلا في اضطرار شعر[٣٣]. وضعَف أبو علي الفارسي قراءة الخفض[٣٤]. وخالف الفراء مدرسته، وعدَّ الخفض قبيح، ولا يجوز إلا في الشعر[٣٥].

وبالمقابل فإن بعض النحويين قد أجازوا الخفض، فابن مالك ضعَّف حجج الملتزمين بإعادة الخافض مع المعطوف على ضمير الجر[٣٦]. وعدَّ ابن هشام إعادة الخافض ليس بلازم، وأجاز العطف[٣٧]. وكذلك أجاز السيوطي قراءة الخفض ولم يشترط عود الجار في العطف على ضمير[٣٨].

---

[٣١] سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٨١.

[٣٢] المبرد، ابو العباس محمد، الكامل، عارضة بأصوله وعلق عليه، محمد ابو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، مصر، دار نهضة مصر، ج٣، ص٣٩.

[٣٣] الزجاج، أبو إسحق إبراهيم (ت٣١١هـ)، معاني القرآن واعرابه، ط١، شرح وتحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٩، ج٢، ص٦.

[٣٤] أبو علي الفارسي، الحجة للقراءة السبعة، ج٣، ص٢١.

[٣٥] الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٢٥٢– ٢٥٣.

[٣٦] ابن مالك، جمال الدين، عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان عبدالرحمن، مطبعة العاني، ص٦٦٠– ٦٦٥.

[٣٧] ابن هشام، أوضح المسالك، ج٣، ص٣٩٢.

[٣٨] السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت٩١٦هـ)، همع الهوامع في جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام هارون وعبدالعال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥، ج٢، ص٢٦٨.

على حين، قام بعض النحويين بتوجيه قراءة حمزة على غير وجه، فابن جني يقدر وجود (باء) ثانية في (الأرحام) أي (وبالأرحام)، ثم حُذفت (الباء) لتقدم ذكرها، كما تُحذف في نحو (بمن تمرر أمرر) والأصل (أمر به)[٣٩] وخرَّجها ابن يعيش من وجهين الأول: جعل (الواو)، (واو) قسم، والثاني: بتقدير حرف جر أي (وبالأرحام)[٤٠].

وأرى أن هذا التوجيهات والتأويلات، قد اعتمدت على شيء غير موجود، على حين أن الموجود هو المقصود، وهذا الموجود قد حقق هدف التواصل الدلالي، لذا فإنَّ الهدف منها هو إخضاع التركيب المتمرد (المتبقي) للقاعدة النحوية، وكان يمكن تفسير القراءة بـ (المتبقي) من دون اللجوء إلى التأويل، الذي فسره يحيى عبابنة بالمخالفة الأسلوبية بقوله: "إن طريقة التحويل الأسلوبي في إعراب الأسماء تخرج النمط الإعرابي من بيئته السطحية إلى بيئة أخرى مختلفة تركيباً، لتحويل النمط الإعرابي من الرفع إلى النصب، أو من النصب إلى الرفع، لإضفاء مزيد من الترغيب بالأمر، أو التنفير منه، فالحالة المتحولة بالتأكيد لا تساوي الحالة الاصلية الأولى، وذلك أن التحويل أدى تغيير قيمة المعنى في ذهن المخاطب"[٤١].

ولقياس مدى انتهاك قراءة خفض(الأرحام) للقاعدة النحوية، نعرض القراءتين على جدول الأفضلية الآتي:

الشاهد	العطف بالواو	المعطوف اسم ظاهر	المعطوف ليس حرف جر	القياس	الاستعمال
واتقوا اللهَ الذي تساءلون به والأرحامَ	/	/	/	/	/
واتقوا اللهَ الذي تساؤلون به والأرحامِ	/	/	x	x	/

[٣٩] ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٨٦.

[٤٠] ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٧٨.

[٤١] يحيى عبابنة، يحيى عطية "أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية"، أبحاث اليرموك، مجلد ١١، عدد١، ١٩٩٣، ص٢٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

وبالمفاضلة بين القراءتين، نجد أن قراءة الجمهور قد حققت الأفضلية القواعدية والاستعمالية، على حين أن قراءة ابن عامر قد خرمت القاعدة، لكنها حققت الأفضلية الاستعمالية وما دامت قراءة حمزة قد حققت هذه الأفضلية، فكان على النحاة إدراجها في ضمن المساحة المقبولة في اللغة، تحت عنوان (المتبقي)، وقد كان قريبا من هذا القول أبو حيان الأندلسي، الذي انتصر لقراءة حمزة، فقد أجازها، وأجاز العطف في الكلام مطلقاً، ويبدو لي أن فكرة (المتبقي) كانت حاضرة في ذهنه، وإن هو لم يصرح بها، ففي تبريره جواز العطف قال: "لأنّ السماع يعضده والقياس يقويه"[٤٢]. والسماع هنا ما هو إلا (المتبقي)، لأنه يخالف القاعدة، ثم يفصل القول في عِلةِ الجواز، فيرى أن السماع قد ورد كثيراً عن العرب، شعراً ونثراً، ومن الشعر أورد أبيتا كثيرة، عُطِف فيها الظاهر على الضمير المجرور، ومن ذلك قول الشاعر:

فاليوم قَرَّبت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بل والأيام مِن عجب[٤٣]

فخفض (الأيام) بالعطف على الضمير المجرور في (بك).

ومن النثر استشهد بقوله تعالى (وكفر به والمسجدِ الحرام) [البقرة، ٢١٧]، بعطف (المسجد) على الضمير المخفوض (به).

ثم يؤكد رأيه بالقياس، فكما يجوز أن تبدل من الضمير ويُؤَكَد من غير إعادة الجار فكذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار[٤٤].

إن ما رآه أبو حيان تدعم فكرة تطويع القاعدة النحوية لشواهد القراءات، وليس تطويع الشاهد (المتبقي) للقاعدة النحوية.

وعلى ضوء ما تقدم أرى مشروعية قراءة حمزة (المتبقي) في تعديل القاعدة، وإجازة العطف على الضمير المحفوض من دون إعادة الخافض.

---

[٤٢] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج٢، ص١٥٦.

[٤٣] البيت لم يعرف قائله وهو من شواهد سيبويه، سيبويه، الكتاب ج٢، ٣٨٣.

[٤٤] أبو حيان، الأندلسي، البحر المحيط، ج٢، ص ١٥٦– ١٥٧.

قاعدة عطف المنادى المعرف بـ (ال) على منادى نكرة

قرأ الجمهور قوله تعالى (يا جبالُ أوبي معه والطيرَ) [سبأ، ١٠] بنصب (الطيرَ)، وقرأ الأعرج وعاصم في رواية (والطيرُ) بالرفع[٤٥].

وفي تخريج القراءتين، فقد تعددت الأوجه الإعرابية، واختلف النحويون فيما بينهم، وبدأ الخلاف بعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وكلاهما قرأ (الطيرَ) بالنصب، لكنهما اختلفا في التخريج، فكان عيسى بن عمر يقول هو على النداء، كما تقول: يا زيدُ والحارث؛ لما لم يمكنه (يا الحارث)[٤٦]، وقال أبو عمرو: لو كان على النداء لكان رفعاً، ولكنها على إضمار (وسخرنا) لقوله على إثر هذا (ولسليمان الريح). [سبأن ١٣].

فالخلاف بينهما كان في تطبيق قاعدةً نحوية على قراءة (النصب)، فعيسى بن عمر يرى أنّ المعطوف المعرَّف (ال) على منادى نكرة منصوب على موضع المنادى، لأن الأصل في المنادى المبني على الضم النصب بتقدير فعل (أدعو)، على حين يرى أبو عمرو بن العلاء أن العطف يكون على لفظ المنادى، وهو الرفع[٤٧]. لذلك قدر (وسخرنا).

وهذا الفراء يوافقهما في قراءة النصب، لكنه يخالفهما في التخريج، فالنصب عنده على نية تقدير (يا أيها) قبل (الطير)، فيكون نصب (الطير) على البدلية من (أي)، و(أي) في الأصل منصوبة، فنصب على موضعها[٤٨].

---

[٤٥] ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، بيروت، دار الكتب العلمية، ج٢، ص٣٤٩.

[٤٦] ابن سلام، محمد بن سلام (ت٢٣١هـ)، طبقات فحول الشعراء، قراءة وشرح: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ج١، ص٢١– ٢٢.

[٤٧] ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ج١، ص٢١ –٢٢.

[٤٨] الفراء، معاني القرآن، ج٢، ص ١٢١.

(ISSN: 2536 - 9555)

وبالمقابل نرى الخليل وسيبويه يختارا قراءة الرفع، وهذه القراءة هي الأداء الآخر للنمط الواحد، لأن الأداء الأول قراءة الجهور، لذلك تندرج قراءة الرفع تحت عنوان (المتبقي)، وهذا (المتبقي) وإن تفلّت من القاعدة لكنه مستعمل، بل هو كثير الاستعمال، كثرة تفرض على النحوي الاعتراف به، إن هو أدرك كم الاستعمال، وهذا ما نلحظه في حديث الخليل بن أحمد وهو يبرر اختيار هذه القراءة، يقول: "من قال يا زيدُ والنضرَ فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنظرُ وقرأ الأعرج (يا جبالُ أوبى معه والطيرَ) فرفع[٤٩]، فالخليل يرى أنه النصب بالعطف على موضع (جبال)، وهذا ما تقوله القاعدة، لكنه يستدرك بالاحتكام إلى الاستعمال، فالعرب أكثرهم يرفع في مثل هذا الأداء، فقاس على كلام العرب، وقدَم الاستعمال على القاعدة التي تضبط قراءة (النصب).

ويسير سيبويه على خُطى أستاذه، فيختار قراءة الرفع، وفي تعليل هذا الاختيار يقول: "ويقولون: يا عمرو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارثُ، ولو حَمل (الحارثُ) على (يا) كان غير جائز ألبتة نصب أو رفع، من قبل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بياء، ولكنك أشركت بين النضر والأول[٥٠]. في (يا)، ولم تجعلها خاصة للنضر، كقولك ما مررت بزيد وعمرو، ولو أردت عملين لقلت: ما مررت يزيد ولا مررت بعمرو[٥١].

فسيبويه يبدأ حديثه بقوله (يقولون)، ومن هؤلاء الذين يقولون؟ إنهم العرب، ولما رفعوا الاسم الثاني في مثل هذه الأداءات؟ والجواب يأتي على لسان الخليل، فعدَّ (يا) النداء عاملة في الاسمين، من دون تكرار (يا) أو تقديرها، والاسمان هما من نوع المنادى الذي يستوجب البناء على الضم.

---

[٤٩] سيبويه، كتاب سيبويه، ج٢، ص١٨٦– ١٨٧.

[٥٠] إشارة إلى عبارته (يا زيد والنضر) في الفقرة السابقة.

[٥١] سيبويه، كتاب سيبويه، ج٢، ص١٨٧.

أما المبرد، فقد نسب إليه ابن يعيش رأياً، يعتمد على نوع (الألف واللام) في المعطوف، فإذا قلت (يا زيدُ والحارث)، فالاختيار الرفع، لأن لا معنى (للألف واللام)، أما إذا قلت (يا زيدُ والرجل)، فالنصب هو الاختيار، لأن (الألف واللام) في (الرجل) قد أفادتا معنى وهو معاقبة الإضافة، فلما كان الواجب في الإضافة النصب[٥٢]. فالوجه مع (الألف واللام) النصب أيضاً، لأنهما بمنزلة الإضافة، لذلك نراه يقول في قراءة نصب (الطير): "والنصب عندي حسن على قراءة الناس[٥٣].

أما المتأخرون من النحويين، فقد كان لهم غير تخريج لقراءة نصب (الطير) ورفعه، فالنصب بالعطف على موضع (جبال)، أو على أنه مفعول معه، أو منصوب بفعل مقدر (وسخرنا)، أما الرفع فبالعطف على لفظ (جبال)، أو بالعطف على الضمير في (أوبي)[٥٤].

ويعنينا من هذه التخريجات ما وقع في دائرة النداء، لأنَّ بقية التخريجات انبنت على أساس دلالي، ففي قراءة الجمهور كان التخريج بحسب القاعدة، بالعطف على موضع المنادى (جبال)، أما قراءة البقية برفع (الطير)، فبالعطف على لفظ (جبال)، أو بإعمال (يا) في (جبال)، و(الطير) معاً.

ومن هنا، يمكن تحليل القراءتين بطريقة أكثر دقة، من خلال قياس درجات تحقيقهما لعناصر الأفضلية في الجدول الآتي استناداً إلى مفردات القاعدة.

أداة نداء ← منادى نكرة ← حرف عطف ← معطوف محلى بال ← النصب للمعطوف

---

[٥٢] ابن يعيش، موفق الدين يعيش (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، ط ١، بيروت دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م، ج١، ص٣٢٩.

[٥٣] المبرد، ابن العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)ن المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، ج٤، ص٢١٣.

[٥٤] أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، مراجعة، مصطفى السقا، مصر، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ج٢، ص٢٧٥– ٢٧٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

الشاهد	أداة نداء	منادى نكرة	حرف عطف	معطوف معرف بأل	نصب المعطوف	القياس	الاستعمال
يا جبالُ أوبي معه والطيرَ	/	/	/	/	/	/	/
يا جبالُ أوبي معه والطيرُ	/	/	/	/	x	x	/

وبالمفاضلة بين الأداءين، نلاحظ أن الأداء الاول توافق مع القاعدة، وحقق الأفضليتين القواعدية والاستعمالية، على حين خرم الأداء الآخر (المتبقي) أكثر من قيد، لكنه حقق الأفضلية الاستعمالية.

لكن مثل هذا الأداء (المتبقي) كان كثير الاستعمال على السنة العرب، وفي عصر الاحتجاج، بحسب ما قاله الخليل بن أحمد، لذلك فالعيبب ليس بالأداء، وإنما بالقاعدة التي أخرجته من دائرتها، على الرغم من كثرة استعماله كثرة تسمح بتطويع القاعدة له، بإعادة صياغتها، والقول بجواز نصب المعطوف المحلى بالألف واللام على منادى نكرة ورفعه.

قاعدة عدم جواز الإخبار عن المبتدأ بجملة طلبية

قرأ عيسى بن عمر وعبدالله بن أبي إسحاق ويحيى بن يعمر قوله تعالى (والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما) [المادة، ٢٨] بنصب (السارق والسارقة). وقرأ الباقون بالرفع[٥٥].

خرج سيبويه قراءة الرفع بتقدير خبر محذوف للمبتدأ (السارق)، والتقدير: فيما فرض الله عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض الله عليكم[٥٦].

والذي جعل سيبويه يقدر خبراً محذوفاً، هو أنَّ (فاقطعوا) لا تصلح أن تكون خبراً، بسبب منع النحويين ذلك، فالخبر من حقه عندهم أن يكون محتملاً للصدق

[٥٥] ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ج١، ص٢٠.

[٥٦] سيبويه، كتاب سيبويه، ج١، ص١٤٢– ١٤٣.

والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك، ومن ثم فإنَّ الخبر لا تدخل عليه (الفاء)[٥٧].

أما قراءة النصب فقد خرجها سيبويه على الاشتعال، يقول: "وقد قرأ أناس (والسارقَ والسارقةَ) و (الزانيَ والزانيةَ)[٥٨]. وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع"[٥٩]. وقدَّم سيبويه قراءة النصب على الرفع لأجل الأمر، لأن (زيدًا فأضربه) أحسن من (زيد فاضربه)[٦٠].

فسيبويه يختار قراءة النصب (المتبقي)، ويرى قوتها في العربية، فهي من المساحة التي تسمح بها اللغة لأبنائها في الاستعمال. وبخلاف ذلك نرى الزجاج يرفض قراءة النصب، بتأثير من القاعدة، على الرغم من لجوئه إلى التأويل لإخضاع قراءة الرفع لهذه القاعدة،فالتقدير عنده: من سرق فاقطعوا يده، وقال في قراءة النصب "وهذه القراءة وإن كان القارئ بها مقدم لا أحب أن يُقرأ بها، لأنَّ الجماعة أولى بالاتباع"[٦١].

ويهمل ابن الأنباري قراءة النصب، ويخرج قراءة الرفع إما بالتقدير (فيما يتلى عليكم السارق والسارقة)، أو بعد (فاقطعوا أيديهما)، خبراً لـ (السارق) لتضمنه معنى الشرط، وذكر أنَّ الوجه الثاني من التخريج هو اختيار أبي الحسن الأخفش والمبرد، والكوفيين[٦٢].

---

[٥٧] ينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبدالقادر وطارق فتحي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م، ج١، ص٢٩٦.

[٥٨] من الآية ٢ من سورة النور

[٥٩] سيبويه، كتاب سيبويه، ج١، ص١٤٢– ١٤٣.

[٦٠] الزمخشري، ابو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، الكشاف، دار الفكر، ج١، ص٦١٢.

[٦١] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص ١٧١– ١٧٢.

[٦٢] أبو البركان الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج١، ص٢٩٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

وقد اختار جل النحويين، من غير ما ذكرنا، قراءة الرفع وإن اختلفوا في بعض التخريجات[٦٣]. لكن بالمقابل أجاز غيرهم قراءة النصب، فابن جني يجيزها، ويخرجها على المفعولية بإضمار فعل، أي: فاجلدوا السارق[٦٤]. وكذلك يجيز الفراء قراءة النصب، وعدَّها الوجه في الكلام إذا أردت سارقاً بعينه، أو سارقة بعينها[٦٥].

وفي ضوء هذا القبول والرفض، وكثرة التخريجات والتأويلات، حتى في القراءة الواحدة، يمكن أن نضع الأداءين في جدول الأفضلية الآتي، لقياس مدى الانسجام أو الخروج على شروط القاعدة.

الشاهد	المعنى	السارق مبتدأ	المبتدأ مؤول بشرط	الجواب طلب مرتبط بالفاء	القياس	الاستعمال
السارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيدهما	/	/	/	/	/	/
السارقَ والسارقةَ فاقطعوا أيدهما	/	x	x	x	x	/

فالقراءة الأولى مثلَّت المستوى المثالي بحسب نظرية الأفضلية، فحققت الأفضلية القواعدية والاستعمالية، على حين أنَّ القراءة الثابتة خرقت الأفضلية القواعدية، لكنها حققت الأفضلية الاستعمالية، وهي افضلية مقبولة لغويا على المستوى التداولي، ويمكن لهذه القراءة أن تحقق المستوى المثالي، بإجراء تعديل على القاعدة والقول: إذا جاء خبر الاسم جملة طلبية مرتبطة بالفاء يجوز نصب الاسم على الاشتغال فضلا عن رفعه.

---

[٦٣] ينظر مثلاً: العبكري، إملاء ما من به الرحمن، ج١، ص٢٥١، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج٣، ص٣٨٨– ٣٩٤، والزمخشري، الكشاف، ج٣، ص١٩١.

[٦٤] ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصيف، لجنة إحياء التراث، ١٩٦٦م، ص ١٠٠.

[٦٥] الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٣٠٦.

فهذا التعديل لم يهدم القاعدة، ولم يسلب قدسيتها أو مشروعيتها، وإنما أضاف لها شيئا من التوسع، يفتح لـ (المتبقي) مجالاً لاستعماله بحرية من أبناء اللغة.

قاعدة نصب الفعل المضارع بعد (فاء) السببية في جواب الطلب

قرأ ابن عامر قوله تعالى (بَديعُ السمواتِ والأرضِ وإذا قضى أمراً فإنما يقولُ له كن فيكونُ) (البقرة، آية: ١١٧)، بنصب (يكون)، وقرأ الباقون (يكون) رفعاً[٦٦].

خرجت قراءة (يكون) بالرفع، من أوجه عدة، فسيبويه قال بعد بيانه أنّ (الفاء) لا تُضمر فيها (أن) في الواجب، وإنَّ هذا الباب لا يكون فيه إلا الرفع: "مثله: كن فيكون كأنه قال إنما أمرنا ذلك فيكون"[٦٧]. وخرّجها الفراء بعطف (يكون) على (يقول)[٦٨]. وأكثر النحويين خرجو على الاستئناء أي (فهو يكون)[٦٩].

ونسال هنا: لم هذا التأويل وتعدد أوجه، التقدير عند النحويين؟ والجواب يأتي من القاعدة التي تنص على أن الفعل المضارع ينصب بعد الفاء إذا كان جوابا لأمر حقيقي، وأن ينتظم من الأمر والمضارع شرط وجزاء[٧٠]. و"كن" في الآية الكريمة ليست فعل أمر حقيقي، ولا ينتظم من (كن فيكون) شرط وجزاء.

لهذا كذلك نجد قراءة نصب (يكون) قد أربكت النحويين، وتجاهلها جلهم، فأبو حيان الأندلسي وجّه قراءة النصب لـ (يكون) بعدها جواباً على لفظ الأمر، فشُبه بالأمر الحقيقي، ولا يجيز النصب هنا على جواب الأمر الحقيقي، لأنه لا ينتظم من الفعلين شرط وجزاء، لأن المعنى يصير: إن يكن يكن، وهذا لا يجوز، لاتفاق الفاعل في الفعلين، والواجب اختلافه[٧١].

---

[٦٦] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص، ١٦٩.

[٦٧] سيبويه، كتاب سبويه، ج٣، ص٧٤.

[٦٨] الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٧٤.

[٦٩] ينظر مثلاً: المبرد، المقتضب، ج٢، ص١٨، الزجاج، معاني القرآن ج٥ ص١٩٩، ابن يعيش شرح المفصل، ج٤، ص٢٤، ابن هشام مغني اللبيب، ج٢، ص١٩٠.

[٧٠] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج٤، ص١٧٨– ١٧٩.

[٧١] أبو حيان الاندلسي، البحر المحيط، ج١، ص٥٣٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

وخرّج ابن الحاجب قراءة نصب (يكون) التخريج نفسه الذي خرجه أبو حيان[٧٢].

وإذا وجدنا أبا حيان، وابن الحاجب قد وجدا لقراءة نصب (يكون) وجهاً، فإننا لا نرى ذلك عن جل النحاة، فهم لا يجدون وجهاً، لـ (يكون) غير الرفع، بل منهم من طعن بقراءة النصب وأساء إليها، فسيبويه لا يرى إلا الرفع في هذا الباب[٧٣]، ويقول المبرد في قراءة النصب "وأمّا قوله تعالى:(فإنما يقول له كن فيكون)، النصب ها هنا محال، لأنه لم يجعل (فيكون) جواباً"[٧٤]. والفراء لا يجد للنصب وجهاً[٧٥]. وعدّ مكي بن أبي طالب أن وجه النصب مشكل ضعيف[٧٦].

ويقع ابن مالك في اضطراب في هذه المسالة، فهو يجيز في الاختيار وسعة الكلام الكلام إضمار (أن) بعد (فاء) السببية في بعض المواقع، غير تلك التي اتفق عليها النحويون، ومن ذلك إضمار (أن) إذا جاءت (إلفاء والفعل والمضارع) بعد حصر بـ (إنما)، لكنه عندما يمثل على ذلك، ويذكر قوله تعالى (وإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون) يقول:

"بالنصب على تقدير (فإنما يكون منه كن فيكون من ذلك الأمر، وهو نادر لا يكاد يُعثر على مثله إلا في ضرورة الشعر"[٧٧]. فابن مالك يعني أجازته المسالة في الاختيار وسعة الكلام، ويمثل على ذلك، يستدرك، ويعدّ ذلك نادراً ويختص بضرورة الشعر، فكيف ذلك والمثال الذي يسوقه قراءة قرآنية متواترة، ولم التجويز في الأصل إن كان الأمر كذلك؟

---

[٧٢] ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ). الكافية في النحو، شرح رضي الدين محمد بن الحسن: بيروت: دار الكتب، ١٩٨٥م، ج٢، ص٢٤٤.

[٧٣] سيبويه، كتاب سيبويه، ج٣، ص٣٨.

[٧٤] المبرد، المقتضب، ج٢، ص١٨.

[٧٥] الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٧٤.

[٧٦] مكي بن أبي طالب، ابو محمد القيسي (ت ٥٤٣٧)، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤، ج١، ص٢٦٠.

[٧٧] ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٣٦٥، ٣٦٨.

وهذا ابن عطية، يوجه قراءة رفع (يكون) بالعطف على (يقول)، وعد قراءة النصب لحنا[٧٨]. وقد رد أبو حيان تلحين ابن عطية قراءة النصب بقوله: "وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة في السبعة، قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامر، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو على علم نقله بالتواتر من كتاب الله"[٧٩].

وفي هذا التواتر لننظر ما قاله أبو الداني في شأنه: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، والأصح في الرواية، والنقل إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة ويلزم قبولها والمصير إليها"[٨٠].

فالقارئ في اختياره للقراءة لا يستند إلى شيوعها، أو التزامها بالقياس، وإنما الأساس عند تواترها، وتواترها خير دليل على صحتها.

وبالنظر المتأمل في قول الداني، فإننا نراه يقترب من نظرية الأمثلية والمتبقي، فالأداء اللغوي قد يصطدم بالقاعدة النحوية، لكن ذلك لا يلغي مقبوليته، ومشروعيته، وصحته في الاستعمال. وهذا ما يؤكده (لوسركل) إذ يرى أن الأنشطة الإبداعية في اللغة التي تخرق قواعد النحو، هي مهمة بمقدار أهمية الملتزم بتلك القواعد، وعاب على الألسنة تركيزها على النواحي (العلمية) في اللغة، وإهمالها جوانب الإبداع الأخرى، والتي جمعها تحت عنوان (المتبقي).

وقراءة ابن عامر ما هي إلا من هذا الجانب الإبداعي، الذي تحدث عنه (لوسركل)، وأدرجه تحت عنوان (المتبقي)، وليت النحويين العرب قد نعتوا قراءة ابن عامر بـ (المتبقي)، لكان خيراً من وصفهم إياها بالضعف، والنادر، واللحن.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحليل هذا الأداء، وقياس مدى انتهاكه للقاعدة النحوية بعرض القراءتين على القاعدة في جدول الأفضلية الآتي:

---

[٧٨] ابو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج١، ص٥٣٦.

[٧٩] ابو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج١، ص٥٣٦.

[٨٠] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج١، ص١٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

الشاهد	المعنى	الفعل مضارع	الفعل مرتبط بالفاء	الفعل جواب أمر غير حقيقي	الفعل مرفوع	القياس	الاستعمال
أن يقولَ له كن فيكونُ	/	/	/	/	/	/	/
أن يقولَ له كن فيكونَ	/	/	/	/	x	x	/

وبالمفاضلة بين الأداءين، فإن **القراءة الأولى**، حققت الأفضلية القواعدية والاستعمالية، فقد جاءت وفق القاعدة النحوية، التي تقول برفع الفعل المضارع المرتبط بالفاء، إذا وقع جواباً لأمر غير حقيقي، أما **القراءة الثانية**، وهي التي أطلقنا عليها (المتبقي)، فقد خرمت غير قيد من قيود القاعدة، لكنها حققت الأفضلية الاستعمالية، وعلى الرغم من إدراجنا هذا الأداء اللغوي الآخر تحت عنوان (المتبقي)، إلا أنه يتميز بخصائص تجعله يتفلّت من هذا (المتبقي) نفسه، لإخراجه من باب (المتبقي)، وإدراجه تحت قاعدة تضبطه وفي المسوغ لهذا التفلّب، فالأداء قراءة قرائية متواترة، لها وجه في العربية، ونظائر في القراءات القراءية[٨١].

فهي بخلاف ما يقوله ابن مالك، من ندرة مثل هذا الأداء، واختصاصه بضرورة الشعر، ومن ثم فإن الأداء يعد من المساحة التي لم يصل إليها النحويون، ولا يعيبه خرقة للقاعدة النحوية، فالقاعدة نفسها قابلة للخرق، بحسب رأي لوسيركل– الذي يرى كذلك أنَّ مثل هذه الأداء ما هي إلا استثناءات لم تفسر بعد بحسب نماذج النحو الراهنة، والقواعد النحوية تبقى قاصرة، لأنها لا تتمكن من تفسير المعطيات كافة، لهذا تخلف فضاله، ويجري انتاج قاعدة لهذا الاستثناء

[٨١] ينظر في الاختلافات في قراءات (كن فيكون)، في الآيات: آل عمران، آية ٥٩ النحل، آية ٤٠، مريم آية ٣٥، يس، آية ٨٢، ابن مجاهد السبعة في القراءات، ص٢٠٦، ٣٧٣، ٤٠٩، ٥٤٤.

ومع مرور الزمن يجري إهمال قاعدة الاستثناء هذه لمصلحة قاعدة أكثر عمومية قادرة على تغطية الحقل بأكمله[٨٢].

والقراءات القرآنية عامة، هي من هذه الأداءات التي بقيت خارج نطاق القواعد النحوية، وهي قابلة لإنتاج مثل هذه القواعد، وهذا ما أرادت الدراسة قوله، لكنها استبدلت الانتاج بالتطويع، اي تطويع قاعدة نحوية موجودة في الأصل لقراءة قرآنية لم تشملها قاعدة الأصل، لأن إنتاج القواعد أكبر من حجم هذه الدراسة وصاحبها.

وفي قراءة ابن عامر، فإنه يمكن تطويع القاعدة التي ضبطت القراءة الأولى، بإعادة صياغتها بالآتي: يجوز رفع الفعل المضارع ونصبه إذا ارتبط بفاء السببية، وكان جواباً لأمر غير حقيقي، وبهذا التعديل فإن القاعدة الأصل لم يضرها شيء، وحافظت على كيانها، لكنها توسعت لتضم إليها هذا الأداء وما يشبهه من الأداءات الأخرى.

نتائج الدراسة: **توصلت الدراسة إلى نتائج يمكن إجمالها بالآتي:**

١. قابلية القراءات القرآنية لتطبيق نظرية الأفضلية عليها؛ لأن الشرط الأساس لتطبيق النظرية على لغة ما، هو تعدد الصور الاستعمالية للنمط اللغوي الواحد، أولها يلتزم بالقاعدة، وثانيها يخرق شرطاً أو أكثر من شروط القاعدة، وهذا هو طبيعة القراءات القرآنية.
٢. آثرت الدراسة إدراج القراءات القرآنية التي لا تخضع للقاعدة، تحت عنوان (المتبقي)، الذي أطلقه (جان جاك لوسيركل) على مثل هذه الأداءات.
٣. حققت النماذج المختارة من القراءات القرآنية غير القواعدية الأفضلية الاستعمالية، من خلال عرضها على جدول الأفضلية، وأكدت الدراسة أن هذه الاستعمالية لا بد أن يعوَّل عليها في الحكم على الأداءات اللغوية، إلى جانب القواعد المعيارية.

---

[٨٢] ينظر: لوسركل، عنف اللغة، ص٦٥– ٧٢.

(ISSN: 2536 - 9555)

٤. عُدت القراءات القرآنية لغة من الاستثناءات التي تحدث عنها (جان جاك لوسيركل) والتي يعني بها الأداءات غير القواعدية، التي يمكن إنتاج قواعد خاصة بها.

٥. تعدد المسوغات التي تعطي (المتبقي)، مشروعية تطويع القواعد النحوية لشواهد القراءات القرآنية المختارة، كالتواتر، وكثرة النظائر، ونظرة علم اللغة الحديث، لمثل هذه الأداءات وبناءً عليه، فقد أعادت الدراسة النظر في بعض القواعد، بإحداث بعض التغييرات عليها؛ لتتوافق والقراءة، وبشكل لا يخل بالقاعدة أو يهدمها.

٦. أشارت الدراسة إلى وعي بعض علماء النحو العرب القدامى بنظرية الأفضلية، باستعمالهم ألفاظا تفضي بالمفاضلة بين التراكيب نحو: الأقيس، والأفشى، والأحسن، إلى غير ذلك، ولكنهم لم ينظروا لهذه النظرية.

المصادر والمراجع

الكتب:

- ابن الأنباري أبو البركات عبدالرحمن (ت٥٧٧هـ). أسرار العربية، تحقيق محمد البيطار. دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٥٧م.
- ابن الأنباري، ابو البركات عبدالرحمن. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تاليف محمد محي الدين عبدالحميد، بيروت، دار الفكر.
- ابن الأنبارين ابو البركات عبدالرحمن، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: د. طه عبدالحميد، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، القاهرة، ١٩٥٠م.
- ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين (ت٨٣٣هـ) النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الصباغ، بيروت: دار الكتاب العلمية.

- ابن جني، أبو الفتح بن عثمان (ت٣٩٢هـ) الخصائص، ط٤، تحقيق محمد علي النجار، مصر: الهيئة العامة للكتاب، العراق: دار الشؤون الثقافية.
- ابن جني، أبو الفتح بن عثمان. سر صناعة الإعراب، ط٢، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣م.
- ابن جني، ابو الفتح بن عثمان، المحتسب، تحقيق: على النجدي ناصيف، و د. عبدالفتاح شلبي، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٦٦م.
- ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، الكافية في النحو، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن، بيروت: دار الكتاب، ١٩٨٥م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت٣٧٧هـ). الحجة في القراءات السبع، ط١، تحقيق وشرح د. عبدالعال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٠م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٤٧٥هـ)، تفسير البحر المحيط، ط١، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل عبدالموجود، والشيخ محمد معوض، بيروت: دار الكتاب العلمية، ١٩٩٣م.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ) معاني القرآن وإعرابه، ط١، شرح وتحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب ١٩٨٨م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود (ت٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التاويل، بيروت: دار الفكر.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت٩١١هـ)، همع الهوامع في جمع الجوامع، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ود. عبدالعال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م.
- ابن سلام، محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١ هـ)، طبقات فحول الشعراء، قراة وشرح: محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني.
- سبويه، أبو بشر عمر بن عثمان (ت١٨٠هـ)، كتاب سيبويه، ط١، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر.

(ISSN: 2536 - 9555)

- عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة. علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، إربد– دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٥م.
- عبابنة، يحيى، اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية، دراسة وصفية تحليلية، إربد: دار الكتاب الثقافي ٢٠١٧م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم، دار الأندلس، ١٩٨٠.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٠هـ)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٩م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، الحجة للقراء السبعة، ط١، تحقيق: بدر الدين القهوجي وبشير جويجاني، دمشق: دار المأمون، ١٩٨٧م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٨هـ) معاني القرآن، ط١، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، بيروت: عالم الكتب، ١٩٥٥م.
- كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، ترجمة: فيصل بن المهنا، جامعة الملك سعود، الرياض.
- لو سيركل، جان جاك، عنف اللغة ط٢، ترجمة محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٦م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٤٢هـ) شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبدالقادر ووطارق فتحي السيد، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، المقتضب تحقيق:محمد عبدالخالق بيروت: عالم الكتب.
- المرادي، الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ). توضيح المقاصد، تحقيق: عبدالرحمن سليمان، القاهرة، ١٩٧٦م.
- مكي بن أبي طالب، أبو موسى القيسي (ت٤٣٧هـ) الكشف من عن وجوه القراءات، تحقيق: محي الدين رمضان، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤م.

- ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، بيروت: دار الفكر.
- ابن هشام: جمال الدين عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٢م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش (ت٦٤٣هـ) شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب.

الأبحاث

- عبابنة، يحيى عطية، "أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في القراءات القرآنية والشواهد الشعرية"، ابحاث اليرموك، مجلد ١١، عدد١، ١٩٩٣م.

المراجع الأجنبية:

– J. McCarty, John. What is Optimality Theory? University of Massachusetts, Lingustics Department Faculty Publication series, 2007 http://scholoarworks,unass,edu/linguist-facutly-pub

References

- Ibn Al Anbari, Abu Al Barakat Abdel Rahman (died in 577 Hijri). *The Secrets of Arabic.* Verified by Mohammad Al Bitar, Damascus: Al Taraqi Printings, 1957.
- Ibn Al Anbari, Abu Al Barakat Abdel Rahman. *Al Insaf Fi Masa'al Al Khailaf between Basra and Kufa Scholars & Al Intisaf Min Al Insaf book* written by Mohammad Muheyye' Adin Abdel Hamid. Beirut: Dar Al Fiker.
- Ibn Al Anbari, Abu Al Barakat Abdel Rahman. *Al Bayan Fi Ghareeb Al Quran Erab.* Verified by Dr. Taha Abdil Hamid, Egypt: Egyptian General Authority of Books, 1980.
- Al A'asha', Maymoun Bin Qais. *Al A'asha Diwan.* Explained and verified by Mohammad Mohammad Hussein, Cairo, 1950.
- Ibn Al Jazari, Abu Al Hassan Al Khair Shamms Addin (Died in 833 Hijri). *Publishing in the Tenth Readings.* Correction and

(ISSN: 2536 - 9555)

revision supervised by Ali Mohammad Al Deba', Beirut: Scientific Books Dar.

- Ibn Jenni, Abu al Fatih Bin Othman (Died in 392 Hijri). *Features.* (4th Ed.), verified by Mohammad Ali Al Najjar, Egypt: General Authority of Books, Iraq: Cultural Affairs Dar.
- Ibn Jenni, Abu al Fatih Bin Othman. *The Secret of Irqb Craft.* (2nd Ed.), Examined and verified by Dr. Hassan Al Hindawi, Damascus: Dar Al Qalam, 1993,
- Ibn Jenni, Abu al Fatih Bin Othman. *Al Muhtasib.* Verified by Ali Nanjdi Nassis and Dr. Abdel Fattah Shalabi, Cairo: Committee of Islamic Heritage Revival, 1966.
- Ibn Al Hajib, Jamal Addin, Othman Bin Omar (Died in 646 Hijri). *Al Ksfeyya in Grammar.* Explained by Sheik Reda Addin Mohammad Bin Al Hassan, Beirut: Dar Al Kitab, 1985.
- Ibn Khalaweyyeh, Al Hussein Bin Ahmad (Died 377 Hijri). *Argument in the Seventh Readings.* (1st Ed.), verified and explained by Dr. Abdel Al A'al Salim Makram, Beirut: Resala' Institute, 1990.
- Abu Hayyan Al Andalusi, Mohammad Bin Yousef (Died 475 Hijri). *Tafseer Al Baher Al Muheet.* (1st Ed.), examined and verified by Sheik Adel Abdel Maojoud and Sheik Mohammad Muwwad, Beirut: Scientific Books Dar, 1993.
- Al Zajjaj, Abu Isaq Ibrahim Bin Al Serri (Died in 311 Hijri). *The Meaning and Erab of Quran.* (1st Ed.), explained and verified by Dr. Abdil Jalil Abdou Shalabi, Beirut: Books World, 1988.
- Al Zamakhshari, Abu Al Qasim Jar Allah Mahmoud (Died in 583 Hijri). *Al Kashaf A'an Haqae'q Al Nanzeel Wa Oyoun Al Aqaweel Fi Wojouh Al Ta'aweel.* Beirut: Dar Al Fiker.
- Al Sayouti, Jalal Addin Abdel Rahman (Died in 911 Hijri). *Hame' Al Hawame' Fi Jame' Al Jawame'.* Verified by Abdel Salam Mohammad Haroun and Dr. Abdel Al A'al Salim Makram, Kuwait: Scientific Research Dar.